الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
LIMITED

CEDAW/C/1997/L.1/Add.9
29 January 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة السادسة عشرة
١٣-٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

اعتماد تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن دورتها السادسة عشرة

مشروع تقرير

المقررة: السيدة أورورا خافاتي دي ديوس

إضافة

رابعا - النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

باء - النظر في التقارير

٤ - التقريران الدوريان الثالث والرابع

كندا

١ - نظرت اللجنة في التقريرين الدوريين الثالث والرابع المقدمين من كندا (CEDAW/C/CAN/3 و CEDAW/C/CAN/4) في جلستيها ٣٢٩ و ٣٣٠، المعقودتين في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٢ - ولدى عرض التقرير، تناولت الممثلة تنفيذ الاتفاقية ومنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، في سياق النظام الاتحادي الكندي. وأبدت ملاحظة مفادها أن الحكومة الاتحادية

290197 290197 97-02726

وحكومات المقاطعات/الأقاليم في كندا تتقاسم السلطة التشريعية وأن المسؤولية عن مجالات مثل التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية تنقل إلى مستوى المقاطعات/المستوى الإقليمي. وقالت إن الأجهزة الوطنية للنهوض بالمرأة في كندا راسخة تماما على المستوى الاتحادي، وتوجد المكاتب أو الوكالات المعنية بالمرأة على مستوى جميع الحكومات الإقليمية.

٣ - ويقوم النهج الذي تتبعه كندا لتعزيز المساواة بين الجنسين على على الاعتراف بأن عوامل نوع الجنس تؤثر على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة لذلك يتحتم أن تأخذ كل السياسات الاجتماعية في الاعتبار الأثر التفاضلي للسياسات على كل من المرأة والرجل. وتوفر الأجهزة الوطنية التحليل المتعلق بنوع الجنس والنصح بشأن السياسة العامة إلى الكيانات الحكومية لكفالة إدماج عوامل الجنس إدماجا تاما في التشريعات والسياسات والبرامج.

٤ - وأكدت الممثلة على أن حكومتها تعلق أهمية كبرى على التعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني باعتبار ذلك جانبا حاسما في النهوض بالمرأة. ويجرى الاضطلاع بجهود مختلفة لكي تنعكس آراء المجتمع المدني على عمليات صنع السياسة العامة. وتوجد شبكات اتصال واسعة مع المنظمات غير الحكومية، وتقدم الحكومة التمويل لكثير من المنظمات النسائية.

٥ - ولاحظت الممثلة أن كندا تواجه تحديات اجتماعية - اقتصادية جديدة على الصعيدين المحلي والعالمي، وشددت على أن كندا اتخذت خطوات حاسمة لتوفر للمرأة إطارا تشريعيا فعالا ضد التمييز. ويضمن "الميثاق الكندي للحقوق والحريات" المساواة للرجال والنساء أمام القانون، وبموجب القانون، والحماية على قدم المساواة في ظل القانون. ويمكن لأي فرد أن يطعن في تشريع الحكومة الاتحادية أو الحكومات الإقليمية وممارساتها إذا ما استشعر التمييز من جانبها. ويوفر الميثاق الكندي الحماية ضد التمييز المقصود والتمييز المنهجي، ويحمي المرأة من القوانين والممارسات التي تؤدي على نحو غير متعمد إلى معاملة غير منصفة للمرأة. ويقدم برنامج خاص الدعم المالي للجماعات والأفراد الذين يلتمسون حماية الميثاق لتمتعهم بالمساواة. ويمنح تعديل أدخل مؤخرا على قانون حقوق الإنسان الكندي الحماية من التمييز على أساس الاتجاه الجنسي.

٦ - وأبرزت الممثلة عددا من الجهود التي بذلتها حكومتها مؤخرا من أجل النهوض بمساواة المرأة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ونظرا لأن عمل المرأة واستقلالها الذاتي الاقتصادي يعتبران دعامتين أساسيتين لتمتعها بالمساواة، هناك حاجة إلى إجراء تحسينات بالنسبة لدخل المرأة ولمعالجة المشكلة المتأصلة المتعلقة بالتمييز في العمل. واتخذ مؤخرا عدد من التدابير التشريعية الرامية إلى معالجة هذين المجالين. وجاري بذل جهود لقياس وتقييم عمل المرأة بلا أجر في الأعمال المنزلية.

٧ - ويعتبر القضاء على العنف المنتظم ضد المرأة والأطفال مسألة أخرى ذات أولوية عليا. وتتعامل كندا مع هذه المشكلة بطريقة شاملة وجامعة، مع توجيه عناية خاصة للأسباب الكامنة وراء ذلك العنف. وما زال عدد من المبادرات التشريعية قيد البت.

٨ - وأشارت الممثلة إلى أن مساعدة خاصة تقدم للنساء المحرومات، وهذا هو مجال ثالث من المبادرات التي قامت بها الحكومة مؤخرا. وتدرك كندا أن تعرض المرأة للحرمان لا يكون فقط بسبب نوع جنسها ولكن أيضا بسبب الأصل العرقي، أو الإصابة بالعجز، أو بسبب الدخل. وتتطلب حالة المرأة من السكان الأصليين عناية خاصة، ومن المتوقع أن يكون للتوصيات التي وردت في دراسة أكملتها مؤخرا اللجنة الملكية المعنية بالسكان الأصليين أثرها بالنسبة لرسم السياسات العامة في هذا الميدان مستقبلا.

٩ - وثمة مجال رابع هو ضمان وصول المرأة المتكافئ للرعاية الصحية. وبالنظر إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية في كندا، ينتظر أن تنفذ تغييرات كبيرة في نظام الرعاية الصحية الكندي على مدى العقد القادم. وسيكون الحفاظ على وصول المرأة التام للرعاية الصحية الجيدة شاغلا أساسيا في هذه العملية.

١٠ - وفي الختام، اعترفت الممثلة أنه رغم التقدم الذي أحرز في العديد من المجالات، ما زال يتعين عمل الكثير. وأكدت للجنة رغبة حكومتها في تطوير حلول مبتكرة للمشاكل المتبقية، من خلال العمل الوثيق مع جميع قطاعات المجتمع الكندي.

تعليقات ختامية للجنة

مقدمة

١١ - تشيد اللجنة بحكومة كندا لتقريريها الدوريين الثالث والرابع وللردود الممتازة والشاملة على العديد من الأسئلة المكتوبة التي أعدها الخبراء.

١٢ - وتعرب اللجنة أيضا عن تقديرها للوفد الرفيع المستوى الذي ضم ممثلات عن المقاطعات.

١٣ - وترى اللجنة أن الشكل الذي اتخذته التقارير المكتوبة بتبويبها حسب المقاطعات، يجعل من الصعب تحليلها وتقييمها. ونتيجة لذلك، لم يتمكن الخبراء من فهم المكاسب والعقبات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية فهما كاملا.

١٤ - ولاحظت اللجنة الدور القيادي الذي تقوم به كندا من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، على الصعيد الدولي من خلال برامج التعاون الإنمائي التي تضطلع بها بشأن إدماج المرأة في التيار الرئيسي، وبشأن العنف ضد المرأة.

١٥ - وتلاحظ اللجنة أيضا أن التقرير، وإن تضمّن استعراضا شاملا للقوانين والقواعد الفقهية بشأن حقوق الإنسان، والتي تمس المرأة، فإن المعلومات المقدمة لم توضح بصورة كافية أثر ذلك على المرأة بصفة عامة.

العوامل والصعوبات التي تؤثر على قيام البلدان بالتنفيذ

١٦ - يبدو أن إعادة تنظيم الاقتصاد، وهي ظاهرة تحدث في كندا وفي بلدان أخرى على درجة عالية من التصنيع، كان لها أثر غير متناسب على المرأة. ومع أن الحكومة أدخلت تدابير كثيرة ترمي إلى تحسين مركز المرأة، فإن إعادة التشكيل تهدد بصورة خطيرة بالقضاء على ما حققته المرأة الكندية من مكاسب كبيرة وما أحرزته من تقدم ملحوظ. وفي ضوء السجل المشرف للحكومات فيما يتعلق بقيامهما بدور ريادي إزاء قضايا المرأة على الصعيد العالمي، فإن هذه التطورات لن تؤثر على المرأة الكندية فقط بل ستشعر بها المرأة في بلدان أخرى أيضا.

الجوانب الإيجابية

١٧ - تثني اللجنة على درجة الأهمية العالية التي تولى لتعزيز وإعمال حقوق الإنسان في كندا والتي أكدها الميثاق الكندي للحقوق والحريات، فضلا عن تصديق كندا على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية المرأة.

١٨ - وتلاحظ اللجنة أن القرار البارز الذي اتخذته كندا بجعل العنف على أساس نوع الجنس، سببا لمنح المرأة حق اللجوء، إنما يضع كندا في الطليعة من جديد.

١٩ - وتلاحظ اللجنة مع التقدير بدء خطة اتحادية للمساواة بين الجنسين، وهي الإطار والمخطط اللذين تنفذ كندا من خلالهما منهاج عمل بيجين.

٢٠ - وترحب اللجنة بتشديد كندا على مشاركة المجتمع المدني في تعزيز المساواة بين الجنسين، وفي توفير آليات للتعاون والحوار ولا سيما مع المنظمات غير الحكومية. ومما يستحق الثناء، تلك المشاورة السنوية بشأن العنف الموجه ضد المرأة، والتي أجراها وزير العدل بالتعاون مع المجلس المعني بمركز المرأة.

٢١ - وتلاحظ اللجنة أيضا بارتياح أن كندا تواصل تعزيز وصقل الجهود المتعلقة بإدماج المرأة في التيار الرئيسي على جميع المستويات.

مجالات القلق الرئيسية

٢٢ - وبالرغم من أنه قد وضعت تدابير كثيرة، تشمل القوانين، موضع التنفيذ من أجل التصدي للعنف الموجه ضد المرأة، فإن حالات العنف ضد المرأة ليست في انخفاض بل زادت في الواقع في بعض المناطق.

٢٣ - وتعرب اللجنة عن قلقها من ارتفاع معدل حالات حمل المراهقات، لما لذلك من أثر سلبي على الصحة والتعليم، وما ينجم عن ذلك من زيادة الفقر والاعتماد على الغير.

٢٤ - وأعربت اللجنة عن قلقها بشأن الاتجاه إلى خصخصة برامج الرعاية الصحية مما يمكن أن يؤثر بصورة خطيرة على قدرة المرأة الكندية على الحصول على الخدمات المتاحة لها، وعلى نوعية تلك الخدمات، ولا سيما بالنسبة لأضعف النساء وأكثرهن حرمانا.

٢٥ - وتعرب اللجنة عن قلقها لما يبدو من وجود عدم تفهُّم لأثر التغيرات الاقتصادية والهيكلية، بما في ذلك التغييرات الناجمة عن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية والدولية، على المرأة عامة، والمرأة المحرومة خاصة.

٢٦ - وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء تفشي الفقر بين النساء، والذي زاده تفاقما سحب برامج المساعدة الاجتماعية أو تعديلها أو إضعافها.

٢٧ - وتعرب اللجنة عن قلقها لأنه بالرغم من الخطوات الإيجابية التي اتخذت لتنفيذ القانون الاتحادي للمساواة في الوظائف في القطاع العام، فإنه ما زال قاصرا للغاية مما لا يجعل له أي أثر حقيقي على المركز الاقتصادي للمرأة كما أنه يعاني من ضعف الإنفاذ.

٢٨ - وتعرب اللجنة عن قلقها لأن البرامج الموجهة لنساء الشعوب الأصلية قد يثبت فعلا أنها تمييزية.

٢٩ - وتعرب اللجنة أيضا عن قلقها لأن التخفيضات في الميزانية الحالية تؤثر على استمرار تقديم الخدمات لمراكز الأزمات الخاصة بالمرأة.

اقتراحات وتوصيات

٣٠ - تتطلب المستويات المهولة للعنف الموجه ضد المرأة الكندية عامة، والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات، والبغايا والنساء من ضحايا الاتجار بالرقيق خاصة، اتخاذ إجراء عاجل. ويلزم رصد وتقييم تدابير مكافحة العنف الموجه ضد المرأة بصورة مستمرة لمعرفة أثرها على السلوكيات والمواقف في المدى الطويل.

٣١ - وينبغي أن توفر التقارير المقبلة المعلومات المتعلقة بقيمة وكفاءة عمل المرأة غير المدفوع عنه أجر، بما في ذلك العمل المنزلي.

٣٢ - وينبغي إعداد منهجيات لتقييم التقدم المحرز لسد الفجوة في الأجر بين الرجل والمرأة ولضمان التساوي في الأجر عند تساوي قيمة العمل.

٣٣ - وينبغي أن تشمل الخطة الاتحادية للمساواة بين الجنسين إطارا زمنيا محددا، ومعايير نموذجية وأهدافا قابلة للقياس من أجل رصد التنفيذ، فضلا عن الموارد المخصصة المطلوبة.

٣٤ - وينبغي تقديم الصورة الشاملة لحالة نساء الشعوب الأصلية، بما في ذلك مركزهن في القوة العاملة، وحالتهن التعليمية، ووصفا وتقييما للبرامج الاتحادية وبرامج المقاطعات السابقة والحالية بالنسبة لنساء الشعوب الأصلية. هذا وتسبب محنة نساء الشعوب الأصلية الموجودات في السجن قلقا ملحاً.

٣٥ - وينبغي توثيق أثر التغيرات الاقتصادية على توظيف المرأة.

٣٦ - كما ينبغي أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات اتحادية إلى جانب المعلومات المقدمة من المقاطعات، عن تقييم امتثال الحكومة للاتفاقية حسب كل مادة على حدة.

٣٧ - وتوصي اللجنة بإعادة برامج المساعدة الاجتماعية الموجهة للمرأة، إلى مستوى مناسب.

- - - - -